U H U B
ULUSLARARASI HUKUKÇULAR BİRLİĞİ
International Jurists Union
الإتحاد الدولي للحقوقيين
Kütük No:34-161/086
Tel No: + 90 212 511 33 85 - Faks No: + 90 212 511 67 04
GMS No: + 90 532 231 45 50 - + 90 532 245 76 28 - +90 532 447 58 93
Edirnekapı, Otakçılar Mh.
Savaklar Cd. No:1 34050 Eyüp/İstanbul

17.06.2021

اسطنبول، تركيا

بيان صحفي بشأن أحكام الإعدام الصادرة بحق المعتقلين بمصر

نفذت القوات الأمنية المصرية عقب الانقلاب العسكري في مصر، مجزرة بحق المدنيين المعتصمين في ميدان رابعة العدوية، وقتلت ما يزيد عن ألف شخص من بينهم نساء وأطفال وشيوخ. وتعبتر تلك المذبحة التي ارتكبت ضد المواطنين العزل هي جريمة ضد الإنسانية، حيث أن القانون الدولي يكفل حقهم بالتظاهر السلمي. وعقب الانقلاب،، ارتكبت السلطات المصرية العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي الأيام الاخيرة، أصدرت محكمة النقض المصرية حكمها النهائي بإعدام ١٢ مواطنًا مصريًا معتقلا بالسجون المصرية يوم الاثنين ١٤ يونيو ٢٠٢١، في محاكمة خلت من كافة معايير إجراءات المحاكمات العادلة. وانتهكت تلك الأحكام حقوق هؤلاء المعتقلين بأثمن ما يملكه الإنسان وهو الحق في الحياة. يدين الاتحاد الدولي للحقوقيين بشدة هذا الظلم الكبير. لا يمكن أن يكون استخدام الحق في الاحتجاج جريمة، والذي هو حق لمعارضي الانقلاب العسكري بموجب القانون الدولي. كما أنه من غير المقبول أن ترفض المحكمة الدعوى المرفوعة ضد من فقدوا حياتهم في السجن نتيجة الإهمال الطبي. ولأن المعتقلين بالسجون محرومين من حريتهم ومن إمكانية تلقيهم للعلاج الطبي، فإن الدولة ملزمة بحمايتهم وتوفير العلاج لهم.

يناشد الاتحاد الدولي للحقوقيين الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضة الاتحاد الأوروبي وكافة المنظمات الحقوقية والإعلامية للضغط على السلطات المصرية لإيقاف تنفيذ هذه الاحكام الجائرة واهدار المزيد من ارواح المواطنين. كما يطالب المجتمع الدولي بالدفاع عن حقوق الإنسان في مصر التي تضم معتقلاتها وسجونها عشرات الآلاف من معتقلي الرأي وأصحاب الفكر السياسي. لذلك، نحن كالاتحاد الدولي للحقوقيين؛ نعارض أحكام الإعدام ذات الدوافع السياسية.

تم تنفيذ أحكام الإعدام صدرت ونفذت لأسباب سياسية في فترات مظلمة من التاريخ. مثل هذه القرارات السياسية، التي تعاقب في جوهرها الشخص المفكر، يجب أن تتوقف وتصبح شيئًا من الماضي. من الضروري وقف تنفيذ أحكام الإعدام ذات الدوافع السياسية من قبل المحاكم المصرية.

نجاتي جيلان

المحامي

الأمين العام للاتحاد الدولي للحقوقيين